وبالتجنب على التعقب التصف ثم قال الفاضل المذكور
والحق عندي ان المساواة بينهما بحسب الواقع مسلم ولا يدل ذلك
على ان شيئا من الايجاب لا يستدعي وجود الموضوع بيان ذلك
انه لما دل البرهان على ان جميع المفهومات موجودة في نفس الامر
اذ ما من مفهوم الا ويصح ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق
وذلك يدل على وجوده في نفس الامر فاذا صدقت السالبة
صدقت الموجبة التي محمولها سلب ذلك المحمول بالبيان
المنقول آنفا وليس ذلك مبنيا على ان تلك الموجبة لا تقتضي
وجود الموضوع كما توهم بل على ان الوجود الذي
يقتضيه ذلك الايجاب هو الوجود في نفس الامر وجميع المفهومات
متشاركة في ذلك الوجود هذا كلامه وفيه بحث من
وجوه الاول انه لا صحة لمقدمته القائلة ما من مفهوم الا ويصح
ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق لان من المفهومات ما لا يستقل
فلا يوجد فيه الصلاحية لان يحكم عليه بحكم ايجابي وقد حقق الفاضل الشريف
هذه المسئلة في مواضع من كتبه الثاني ان موجب
تلك المقدمة ان لا يكون بين الموجود في الذهن والموجود
في نفس الامر عموم من وجه اذ ح يكون الكل ماله وجود في الذهن

وجه

وجوده في نفس الامر وهذا خلاف ما عليه الجمهور والفاضل المذكور ايضا
غير مخالف لهم فيه الثالث انه ان اراد بالمفهوم ما يقابل
الماصدق فسلمنا ان جميع المفهومات موجودة في نفس الامر
ولكنه لا يجدي اذ لا يلزم من وجود جميع المفهومات وجود
ماصدق عليه كل مفهوم فيه فيجوز ان لا يوجد بعض ماصدق
عليه بعض المفهومات فيه ويكون ذلك البعض مادة الافتراق
بين القضيتين المذكورتين وان اراد به ما يعم الماصدق
مفهوم
على ان يكون مفهوم ما من شانه ان يكون معلوما ولو بوجه ما
فلا نم ان جميع المفهومات بهذا المعنى موجودة في نفس الامر
فان من الماصدقات الفرضية ما لا وجود له في نفس الامر
بل لا امكان لان يوجد فيه كالذي تقتضي ذاته وجوده
وعدمه معا وانما قلنا لا يمكن وجوده فيه ضرورة
ان وجوده فيه يستلزم اجتماع النقيضين في الواقع
واللازم بط فكذا الملزوم فان قلت اذا لم يكن وجوده
في نفس الامر فكيف يصدق الحكم عليه قلنا ما صدق الحكم
السلبي والذي يؤول اليه فلا اشكال فيه واما صدق الحكم
الايجابي الذي لا يؤول الى الحكم السلبي فثبوته في معرض المنع فتامل

Copyright © King Saud University